

Distr.: General
27 January 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 25 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد منكور ندياي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا وتونس (باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وكينيا والنيجر – بالإضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين) والصين وفرنسا وفييت نام والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والهند والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى" التي عقدت يوم الخميس، 21 كانون الثاني/يناير 2021. كما أدلت معالي السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) طارق **الأدب**

رئيس مجلس الأمن



150221 290121 21-01070 (A)



المرفق الأول

إحاطة الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، منكور ندياي

[الأصل: بالفرنسية]

أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم تقرير عن آخر التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ أن أعلنت المحكمة الدستورية مؤخرا النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التي جرت في 27 كانون الأول/ديسمبر، والتي أقرت إعادة انتخاب الرئيس الحالي، السيد فوستين آرشانغ تواديرا. وكما يعلم أعضاء المجلس بالفعل، فإن الحالة على أرض الواقع لا تزال متوترة بسبب استمرار العنف منذ الجولة الأولى من الانتخابات بسبب "تحالف الوطنيين من أجل التغيير" الجديد الذي ثبت الآن تواطؤه مع بعض الشخصيات السياسية، ولا سيما الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي.

غير أنه منذ 3 كانون الأول/ديسمبر، عندما اعتمدت المحكمة الدستورية القائمة النهائية للمرشحين ورفضت ترشيح الرئيس السابق بوزيزي، حشد الأخير عناصر من بعض الجماعات المسلحة الـ 14، الموقعة على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي وحدت قواها لتشكل "تحالف الوطنيين من أجل التغيير" الذي أعلن، بداية، نيته منع إجراء الانتخابات، ومؤخرا، الإطاحة بالرئيس تواديرا. وتواجه قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها الرئيسية المتمثلة في حماية المدنيين اختبارا بسبب حالة العنف هذه التي سببتها الجماعات المسلحة المتحالفة، مثل "الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى" وحركة "العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" و "الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى" وبعض فصائل "الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى" وميليشيات "أنتي بالاكا"، في المناطق ضد السكان المدنيين والسلطات العامة وقوات الدفاع والأمن وبعثة الأمم المتحدة في ظل سياق سياسي وانتخابي يشوبه التوتر وتفاقمه الانقسامات القائمة على الهوية. ولذلك، أشكر المجلس على دعمه الذي مكّن من النشر السريع لقوات وطائرات عمودية من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في سياق التعاون بين البعثات. فلم يؤد ذلك إلى زيادة قدرات البعثة فحسب، بل كذلك رفع معنويات الموظفين العاملين في ظروف صعبة للغاية، لا سيما في ظل تفشي مرض فيروس كورونا. وأنا ممتن على ذلك.

بيد أن من الواضح أن الاستجابة المستدامة الوحيدة لتحديات اليوم هي الاستجابة السياسية. ولن تعود إعادة انتخاب الرئيس تواديرا بالفائدة على البلد ما لم تتمكن الحكومة الجديدة من تهدئة الحالة عن طريق بناء الجسور مع الأطراف السياسية الفاعلة في المعارضة، فضلا عن القطاعات الاجتماعية التي تمثلها. وسيكون تكوين حكومة أكثر تكاملا أمرا ضروريا، مع الاستعاضة عن العناصر الأكثر تطرفا بعناصر أكثر التزاما بالسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استئناف الحوار مع عناصر الجماعات المسلحة، التي اختارت الانضمام إلى "تحالف الوطنيين من أجل التغيير" ولكنها لم ترتكب جرائم خطيرة، سيكون أمرا أساسيا من أجل السير على طريق للمصالحة يمكن أن يحقق الاستقرار في البلد من دون المساس بالسعي إلى تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب – وهو توازن يصعب حقا تحقيقه، أي بين العدالة والسلام، وهو أمر يكمن في صميم كل عملية سلام ناجحة. ومن شأن الذكرى السنوية الثانية لتوقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة بكل تأكيد أن تتيح فرصة جديدة لإعادة

تأكيد التزام الأطراف الموقعة بأحكام الاتفاق، وكذلك لتنشـــيط آليات تنفيذه الذي لن يتحقق بالكامل إلا بدعم كامل من جميع أصحاب المصلحة.

وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى التحديات الأمنية الراهنة التي يواجهها الجانب الوطني الذي ندعمه. لقد تم نشر عناصر من قوات الدفاع والأمن، بما في ذلك نحو 600 2 من الأفراد العسكريين، في تموز/يوليه 2020، بعد أن تلقوا تدريبا لمدة شـــهرين فقط، وليس لدى نحو 000 1 من رجال الدرك وأفراد الشرطة الجدد سوى قدرات تكتيكية محدودة ولا يبدو أن لديهم خبرة ميدانية تذكر. ويضاف إلى ذلك الافتقار إلى الموارد اللوجستية والمادية التي تمكن هذه العناصر من الاضطلاع بمهامها. والنتيجة هي الفرار الكبير من الخدمة الذي لوحظ خلال هجمات المتمردين الأولى. ويتفاقم الوضع بسبب ضعف تسلسل القيادة وغياب العقوبات جراء عدم وجود آليات فعالة للرقابة الداخلية داخل قوات الدفاع والأمن، مثل المفتشية العامة للقوات المسلحة ونظام القضاء العسكري والقيادة العسكرية. وتشيع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

ومع الاعتراف بالجهود المبذولة حتى الآن فيما يتعلق بإصـــلاح قطاع الأمن، من المهم أن تضاعف الحكومة جهودها، بدعم أكثر تنسيقا وتركيزا من المجتمع الدولي، من أجل بناء المؤسسات والإدارة المستدامة لقطاع الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة الأسلحة. ويجب أيضـا أن يبدأ العمل الجاد في مجال مراقبة الحدود. فمن دون تلك الأولويات، لن تتمكن الدولة من الدفاع عن نفســها وســيجد البلد صــعوبة في الوقوف على قدميه من جديد. وسيظل ذلك يسبب المزيد من المعاناة للسكان.

ويبين تحليل لقدرات البعثة في ضوء تطور الحالة الأمنية وموثوقية قوات الدفاع والأمن الداخلي أن ”تحالف الوطنيين من أجل التغيير“ ســيواصـــل أعمال العنف والهجمات أينما أمكنه ذلك من أجل تقويض استقرار مؤسسات جمهورية أفريقيا الوسطى وسلامتها الإقليمية. وهذا يعني ضرورة وضع استراتيجية لتعديل ولاية البعثة إذا ما تعرضت قدراتها الحالية للمزيد من الاختبار في وقت يتوجب عليها فيه، أكثر من أي وقت مضـى، أن تكفل حماية المدنيين وأن تيسر إيصـال المساعدة الإنسانية الذي تأثر بشكل خطير بموجات العنف والتهديدات الأخيرة من قبل تحالف الوطنيين. ومن هذا المنظور، فإن من شأن حدوث زيادة كبيرة في قوام عناصر البعثة النظامية، أي القوة والشرطة ودائرة السجون، تمكينها من الحفاظ على وضعها القوي مع زيادة قدرتها على الحركة.

في هذا الصـــدد، وبالنظر إلى زيادة العنف وممارســـة مقاتلي تحالف الوطنيين من أجل التغيير لنصـــب الكمائن كأســلوب حرب، مما أدى حتى الآن إلى مقتل أكثر من خمســة أفراد من حفظة الســلام، سأكون ممتنًا لكم سيدي الرئيس، لو قمتم بالتمديد لمدة شـهرين، على الأقل للتعاون بين البعثات الذي جرى بالفعل بســرعة بفضــل دعم المجلس القوي من خلال نشــر بعثة الأمم المتحدة في جنوب الســودان للقوات وطائرات الهليكوبتر.

وتواجه القوة الآن تحولا في النموذج. وتهاجم الجماعات المسلحة التابعة لتحالف الوطنيين من أجل التغيير بشكل متعمد أي مظهر من مظاهر الدولة، سواء تعلق الأمر بموظفي الخدمة المدنية، مثل الولاة، أو أفراد قوات الدفاع والأمن. وعلاوة على ذلك، تدل الخســائر الأخيرة في صــفوف حفظة الســلام في كل من غريماري وبانغاســو على اســتعداد تلك الجماعات المســلحة الآن لمهاجمة البعثة مباشــرة. وأخيرا، فإن الصـعوبات التي تواجهها قوات الدفاع والأمن منذ أكثر من شـهر صـعوبات كبيرة، مما يترك مناطق بأكملها بدون وجود للدولة.

وبغية التصدي لذلك التهديد الجديد، الذي يمكن أن يتجذر في أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى إذا لم يُلب طلبنا، يجب أن يكون رد البعثة، ولا سيما رد القوة، جريئا وواضحا وقويا. وتعمل القوات المنتشرة حاليا في منطقة شاسعة للغاية ولا تتوفر فيها سوى قنوات اتصال قليلة. وعلاوة على ذلك، لا تملك القوة سوى قدرة محدودة على الرد من حيث قوام الأفراد، الذين لا يمكنهم الانتشار في كامل الإقليم نظرا لحجم البلد. وأخيرا، هناك نقص في القدرات الحيوية في مسرح العمليات، مثل الطائرات المسيرة من دون طيار، وطائرات الهليكوبتر الهجومية، والقدرات الخاصة بنزع الألغام، والقوات الخاصة، مما يزيد من إعاقة قدرتنا على التحرك والرد.

وبالتوازي مع الأعمال القتالية الجارية، أجرت القوة استعراضا لقدراتها لتمكينها من الرد في الأجل الطويل على التهديد الجديد الذي يزيد من زعزعة استقرار البلد. وقد تم وضع اقتراح تشكيل القوات، وتأكيده وتقييمه لكفالة التوصل إلى حل دائم للنزاع. وفي حين أن القوة قد تبدو كبيرة، مع طلب 000 3 من حفظة السلام، فإن هذه القوات الإضافية ستوفر للبعثة أداة قوية تتكيف مع هذا التهديد. ولذلك، يُقترح رفع الحد الأقصى لأفراد حفظ السلام المأذون بهم إلى 650 14 فردا. وترد تفاصيل أخرى في الوثيقة المرفقة المعنونة "زيادة القوة".

وخلال الهجمات التي وقعت في ضواحي بانغي في 13 كانون الثاني/يناير، كما في العمليات الأخرى التي جرت مؤخرا، حشد عنصر الشرطة التابع للبعثة كامل إمكاناته لدعم العمليات العسكرية والاستجابات المدنية. ويقوم عنصر شرطة الأمم المتحدة، ولا سيما وحداته الخاصة، ووحدات الشرطة المشكلة، بأعمال قوية مماثلة لإجراءات العمليات العسكرية لحماية المدنيين، ولكنه يوفر أيضا العنصر القضائي وعنصر الشرطة. وتقدم شرطة الأمم المتحدة الدعم للمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الخاصة وغيرها من الولايات القضائية من أجل تقديم الجناة الذي زعم ارتكابهم لجرائم خطيرة إلى العدالة. وكثيرا ما تتجاوز مطالب رؤساء المكاتب والعديد من كيانات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، قدرات شرطة الأمم المتحدة.

ومن ثم، فإن الآلية الوحيدة المتاحة هي تحسين الأداء، ولكن أيضا تحديد الأولويات إلى أقصى حد، في ظل غياب أي احتمال لزيادة موارد شرطة الأمم المتحدة. ويواصل عنصر شرطة الأمم المتحدة العمل مع المقر لتوفير أفراد للقيام بمهام محددة، ولكننا سنطلب زيادة عدد أفراد الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة لكي يتمكنوا من أداء جميع المهام في جميع المكاتب الميدانية.

وفي ظل الحالة المتغيرة واحتجاز المقاتلين المزعومين، تتعرض العملية القضائية لضغوط شديدة. وفي حين يؤمل أن يتم التعجيل بالإجراءات القضائية المتخذة ضد المحتجزين، فإنه يتعين إيجاد حل للاكتظاظ في السجون الذي يتفاقم بسبب الاحتجاز المطول لدى الشرطة والحبس الاحتياطي. وبما أن استراتيجية تجريد السجون من السلاح ليست سوى في مراحلها الأولى، يشكل تعزيز موظفي إدارة السجون حاجة ملحة سيتعين على البعثة أن تساعد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على تلبيتها.

وأغتنم هذه الفرصة لطلب رفع القيود المفروضة على دعمنا اللوجستي للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 32 (أ) ‹4› من القرار 2552 (2020) في إطار ولاية البعثة. وفي الوقت الحاضر، لا يمكننا تقديم سوى دعم لوجستي محدود لإعادة الانتشار التدريجي لعدد محدود من وحدات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي دربتها أو حصلت على شهادات من بعثة

الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن عدد محدود من قوات الأمن الداخلي التي تم فحصها أو تدريبها، والتي تشارك في عمليات مشتركة مع البعثة المتكاملة، بما في ذلك التخطيط المشترك والتعاون التكتيكي لدعم تنفيذ المهام المنوطة حاليا بالبعثة، بما في ذلك حماية المدنيين، ومساعدة السلطات الوطنية في استعادة الأمن وسيادة القانون والمحافظة عليهما. ونطلب من سلطة المجلس، على النحو المتفق عليه في ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن يقدم الدعم اللوجستي الكافي إلى قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، أي لحماية المدنيين، واستعادة السلامة العامة وسيادة القانون والمحافظة عليهما، فضلا عن إنشاء آليات مستدامة للحوكمة والقيادة والمراقبة، وتأمين حدود البلد.

وهذا هو الوقت والمكان المناسبين للتذكير بالسياق دون الإقليمي الذي يتسم بتكاثر وتطور شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. لذلك، أقترح، من أجل مكافحة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود والميليشيات المسلحة المتورطة في الاتجار بالأسلحة، وعمليات الترحال الرعوي العدوانية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، إعادة تنشيط اللجان الثنائية، عملا بالفقرة 6 من القرار 2552 (2020)، بما في ذلك عن طريق اعتماد آليات مبتكرة للتعاون الأمني عبر الحدود، مثل إنشاء مركز مشترك لدمج المعلومات الاستخباراتية في غوما من قبل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وكذلك حث الحكومة على إعادة إرساء الأمن المشترك على الحدود، وآليات المراقبة والإدارة التي يمكن أن تدعمها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذان العاملان أكثر أهمية، حيث أن البلدان المجاورة هي أيضا من الميسرين للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الصعيد الداخلي، يمكن أن تساعد زيادة الدعم التقني المقدم إلى اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل تنفيذ خطة عملها الوطنية في تموز/يوليه 2019 على كفالة الإدارة المسؤولة للأسلحة والذخائر الحكومية وعلى مراقبة تدفق الأسلحة في البلد.

وفي ضوء التقشف المالي في البلد، سيشكل دعم استعادة سلطة الدولة في قطاع التعدين، من خلال إحياء الإطار المؤسسي والقانوني لأمن التعدين فيما يتعلق بعملية كيمبرلي، أداة ممتازة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وفي الوقت الذي تواصل فيه الجماعات المسلحة استغلال موارد التعدين من أجل تعزيز قدراتها الذاتية، من الضروري إبراز ودعم استعادة سلطة الدولة على ذلك النشاط من أجل الحد من خطر الجماعات المسلحة والسماح للدولة بإعادة تخصيص الموارد، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة توزيع أفضل للثروة، وبالتالي الحد من الفقر. ولذلك، فإننا ندعو إلى ولاية تأذن بالمزيد من الموارد لدعم قوات الأمن والدفاع الوطنية لتحقيق ذلك الهدف.

إننا بحاجة تحديدا إلى النظر في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي - الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والأطراف الفاعلة الإقليمية - أن يدعم على أفضل وجه بشكل جماعي تعزيز الحكم والبناء الدؤوب لمؤسسات الدولة. فجمهورية أفريقيا الوسطى معرضة لخطر شديد يتمثل في حدوث انتكاسة في مجال الأمن وبناء السلام، الأمر الذي يمكن أن يقوض كل ما ساعد المجلس وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى في بنائه.

غير أن الشجاعة التي أبداها الرجال والنساء في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الأزمة تدل على أنهم لم يعودوا مستعدين للتسامح مع استخدام العنف لحرمانهم من حق أساسي، مثل الحق في التصويت. فقد تحدى المواطنون، بأعداد كبيرة، تهديد السلاح وخرجوا للتصويت معرضين سلامتهم البدنية للخطر

ومتجاوزين نزاعات الهوية القديمة التي كثيرا ما تلاعبت بها نفس الجماعات المسلحة – التي تحاول الآن تقويض النظام الدستوري – لتبرير وجودها.

إن ما أظهره شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من قدرة على الصمود وحماس خلال انتخابات 27 كانون الأول/ديسمبر يشجعان البعثة والمجتمع الدولي بأسره على مواصلة دعمه على طريق المصالحة وإعادة الإعمار والحوار والإدماج، على النحو المبين في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي سيحتفل قريبا بذكراه السنوية الثانية. إنه بالتأكيد طريق صعب، ولكنه يظل الطريق الوحيد نحو السلام الدائم. ولذلك، أدعو المجلس إلى النظر في أنسب التدابير لضمان تكيف البعثة مع الحالة الجديدة.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية]

أشـكر السـيد ندياي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسـطى، على إحاطته. كما أرحب بالسيدة بايبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة. يعقد مجلس الأمن هذه الجلسة المفتوحة بناء على طلب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل التحدث بصوت واحد، وهو أمر حاسم بالنسبة للجهود الرامية إلى صون السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسـطى تمر بمنعطف حرج. فبعد التغلب على الصـعوبات التي واجهها البلد في إجراء الانتخابات العامة، دخل مرحلة جديدة من التنمية. وفي الوقت نفسـه، هناك تهديدات للاستقرار السياسي. فلا تزال الحالة الأمنية هشة، ولا تزال هناك تحديات كثيرة على طريق تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وأود أن أشدد، في هذا الصدد، على النقاط التالية.

أولا، يجب أن نحترم الخيارات التي اتخذها شـعب جمهورية أفريقيا الوسـطى. فقد أعلنت المحكمة الدسـتورية النتائج النهائية للانتخابات في 18 كانون الثاني/يناير. إن الصـين تهنئ الرئيس تواديرا على انتخابه. ونعتقد أن شعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بمساعدة المجتمع الدولي، سيخطوان خطوات كبيرة على طريق التنمية الوطنية. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى وضع مصالح البلد وشعبه أولا واحترام القرار النهائي للمحكمة الدستورية بشأن الانتخابات والالتزام بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ونبذ العنف وحل النزاعات سلميا في الإطار القانوني الوطني. وتشيد الصين بجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصـادية لدول وسـط أفريقيا لتحقيق اسـتقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتؤيد زيادة دور المنظمتين.

ثانيا، يجب أن نساعد جمهورية أفريقيا الوسـطى على تحسين قدراتها الأمنية. فالبلد يواجه مهمة شاقة – حماية سيادته وأمنه الوطنيين وضمان سلامة شعبه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسـطى لبناء قواتها الأمنية حتى تتمكن من الاضـطلاع سـريعا بالمسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على الاستقرار وإدارة حدود البلد. وينبغي لمجلس الأمن، في ضوء الحالة الميدانية والرغبات القوية التي أعربت عنها الحكومة، أن يرفع حظر الأسلحة في وقت مبكر وأن يهيئ ظروفا أكثر مواتاة لتحسين القدرات الأمنية للبلد وتعزيز تسوية سياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا، يجب علينا أن ندعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكينها من مواصلة تنفيذ ولايتها بفعالية. فقد اضطلعت البعثة منذ فترة بدور حاسم في دعم الحكومة الشرعية لجمهورية أفريقيا الوسطى وكفالة إجراء انتخابات سلمية. وتشيد الصين إشادة كبيرة بجهودها. فقد قدمت البعثة المتكاملة في الأسـابيع الأخيرة ضـمانات أمنية وسـاعدت في تيسـير نقل المدنيين من جمهورية أفريقيا الوسـطى والشـتات من مختلف البلدان، بمن فيهم 64 مواطنا صـينيا حوصروا بالنزاع.

وأود أن أعرب عن شـكري الخاص للممثل الخاص ندياي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن الصين تؤيد تعزيز القدرة العسكرية للبعثة بصورة

مؤقتة من خلال التعاون بين البعثات على أساس الحالة في الميدان، وذلك لضمان أن تكون لدى البعثة الموارد الكافية لتنفيذ ولايتها. فقد تعرضت البعثة مؤخرا للهجوم عدة مرات، مما أدى إلى وفاة مؤسفة لحفظة سلام من بوروندي ورواندا وغابون والمغرب وبلدان أخرى. يجب علينا أن ننظر في هذه الهجمات وأن نحدد أسبابها من خلال التحليل الدقيق وأن نعزز التدابير الأمنية بصورة فعلية لضمان سلامة حفظة السلام، عملا بالقرار 2518 (2020).

رابعا، يجب علين أن نزيد من المساعدة الإنمائية لجمهورية أفريقيا الوسطى والتعاون الإنمائي معها. إن مشاركة شعبها النشطة في الانتخابات العامة تعكس تطلعه إلى التنمية الوطنية وحياة سعيدة ومستقرة. فينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من المساعدة المقدمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وأن يدعم جهودها الرامية إلى الوقاية من الجائحة ومكافحتها واستعادة الاقتصاد وتحسين سبل عيش الناس حتى تتسنى مواصلة تطوير الهياكل الأساسية حالما تستقر الحالة الأمنية. ويجب علينا كذلك أن نكفل إمكانية ترجمة ما يبذل من طاقة وموارد إلى تنمية وأنه يمكن القضاء تدريجيا – من خلال تقاسم عوائد السلام والتنمية – على الأسباب الجذرية للنزاع العنيف وأن تؤدي التنمية إلى سلام دائم.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى صديقة الصين وشريكتها وشقيقتها في أفريقيا. وتؤيد الصين بقوة جهودها الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار وتعزيز التنمية. وقد دعمنا البلد، في حدود إمكانياتنا، في كفاحه ضد جائحة فيروس كورونا وفي استعداداته للانتخابات العامة. وستعمل الصين مع المجتمع الدولي لتقديم مساهمات مستمرة للسلام والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم لمناقشة الحالة الصعبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أشكر الممثل الخاص ندياي على ما قدمه من معلومات بآخر المستجدات وأفكار لا تقدر بثمن.

إن إستونيا تدين بشدة أعمال العنف والهجمات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة خلال الأسابيع الماضية والتي أودت بحياة مدنيين وعاملين في المجال الإنساني وأفراد أمن وحفظة سلام تابعين للأمم المتحدة. فتلك الهجمات قد تشكل جرائم حرب، ويجب تقديم مرتكبيها والمحرضين عليها إلى العدالة. إننا نؤيد بقوة الاستجابة السريعة والقوية من قبل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل كفالة حماية المدنيين وإيصال المساعدة الإنسانية.

وأود أن أتقدم بتعازي الشخصي إلى حفظة السلام التابعين للبعثة الذين ضحوا بأرواحهم وهم يقومون بحماية أرواح شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من الأعمال التي اقترفتها عدة أطراف لزعزعة استقرار العملية الانتخابية عن طريق العنف، خرج شعب جمهورية أفريقيا الوسطى للتصويت وسيفعل ذلك مرة أخرى. ويجب على جميع الجهات السياسية الفاعلة أن تقبل قراره وأن تحترمه. ويجب تسوية أي منازعات تتعلق بنتائج الانتخابات بطريقة سلمية وقانونية.

فلا يوجد طريق إلى السلام الدائم عن طريق العنف. وندعو الجهات الضامنة والميسرة إلى تعزيز مشاركتها في دعم التنفيذ الفعال للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب محاسبة أولئك الذين يعملون على تخريب الاتفاق والعملية الانتخابية الديمقراطية. ونود كذلك أن نؤكد على أهمية المبادرات الإقليمية والعابرة للحدود التي تساعد على ضمان الاستقرار في البلد وتعزز الحلول من خلال الحوار السياسي.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد مانكور ندياي، على إحاطته وعلى عمله على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشيد بذكرى حفظة السلام السبعة الذين فقدوا أرواحهم منذ اندلاع أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، تدين فرنسا بأقوى العبارات الممكنة أعمال العنف التي يقوم بها ما يسمى بتحالف الوطنيين من أجل التغيير، بدعم من الرئيس السابق بوزيزي. فهذا التحالف لا يهاجم حفظة السلام والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى فحسب، بل أيضا المدنيين والعاملين والمؤسسات في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وهذا أمر غير مقبول. ولذلك، تدعو فرنسا جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، لا سيما في ظل استمرار تزايد احتياجات المشردين وعددهم.

وفي هذا السياق، تحث فرنسا الجماعات المسلحة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على استئناف الحوار في أقرب وقت ممكن، بدعم من الجهات الضامنة – الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويمكن اعتماد جزاءات جديدة ضد الذين يعارضون هذه العملية.

وسيحاسب على أعمالهم جميع الذين دعوا إلى الكراهية والعنف، وجميع من انتهكوا حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أو الاتفاق السياسي من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجميع الذين ساهموا في التضليل الإعلامي.

وستواصل فرنسا، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، تعزيز العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن تبدأ المحكمة الجنائية الخاصة محاكماتها في عام 2021. ويجب أن تتمكن لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة أيضا من بدء أنشطتها بكل ما يلزم من دعم وفي استقلال تام.

ثانياً، أحاطت فرنسا علماً بقرار المحكمة الدستورية الذي يؤكد إعادة انتخاب الرئيس تواديرا. وندعو جميع الأطراف إلى احترام ذلك القرار. ويجب أن تستمر العملية الانتخابية حتى نهايتها، وفقا للإطار القانوني والدستوري.

كما أحطنا علما بالكلمات التي وجهها الرئيس تواديرا إلى المعارضة الديمقراطية خلال خطابه إلى الأمة في 18 كانون الثاني/يناير. وندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تنفيذ ذلك الإعلان في أقرب وقت ممكن، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وذلك بتهيئة الظروف لإجراء حوار شامل يحترم جميع الآراء السياسية والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الصحافة.

وعلى نحو ما أشار إليه الرئيس ماكرون، ستظل فرنسا ملتزمة، إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى، بالمساهمة في جهود تحقيق الاستقرار في البلد. وباعتبارنا عضوا في المجلس، نتعهد بتزويد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بكل الوسائل اللازمة

لمواصلة مهمتها الصعبة. وأود أن أشيد بالموقف الممتاز للوحدات المشاركة في العمليات الجارية. وأذكر بأن الهجمات على حفظة السلام تشكل جرائم حرب. وسيحاسب المسؤولون عن ذلك.

كما أشيد بعمل الشركاء الدوليين الذين يقدمون المساعدة بناء على طلب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الضروري تنسيق جميع الإجراءات التي تتخذها القوات العسكرية الشرعية في الميدان مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أذكر بالعملية التي نفذتها الطائرات العسكرية الفرنسية دعما للبعثة والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وتذكر فرنسا بأن الحظر الذي قرره المجلس يهدف، في المقام الأول والأخير، إلى منع تدفق الأسلحة التي قد تقع في أيد آثمة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيرتهن رفع ذلك الحظر على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حددها المجلس – بدءا بإدارة الأسلحة والذخائر. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يشكل الحصار عقبة أمام تعزيز القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي تؤيدها فرنسا تأييدا كاملا. ونحيط علما بالشواغل والطلبات التي أعربت عنها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وتود فرنسا أن ينظر فيها المجلس على النحو الواجب.

وفي الختام، أود أن أدعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الأطراف الفاعلة فيها إلى بذل كل ما في وسعها لإنهاء الأعمال العدائية والانخراط في طريق المصالحة.

المرفق الخامس

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، رافيندرا راغوتاهالي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد مانكور ندياي، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطته الشاملة بشأن التطورات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى الإجراء الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمعالجة الحالة الأمنية في البلد.

ونتقدم بأحر التعازي لأسر حفظة السلام المفجوعة من المغرب وغابون ورواندا وبوروندي الذين فقدوا أرواحهم خلال الهجمات التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونتمنى أيضاً الشفاء العاجل لحفظة السلام المصابين. إن وفاة سبعة من حفظة السلام التابعين للبعثة نتيجة لشن تحالف الجماعات المتمردة المناهضة للحكومة هجمات منسقة ومتزامنة تجسد على نحو مأساوي تدهور الحالة في الميدان. وتلك الهجمات على حفظة السلام هجمات مروعة وغير مقبولة. ويجب محاسبة مرتكبي تلك الهجمات الشنيعة. وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتخاذ إجراء فوري ضد المهاجمين وتقديمهم إلى العدالة.

إن الحالة الأمنية المزرية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الشهر الماضي تثير قلقا بالغا. فقد كان هناك تصعيد خطير في الميدان جراء قيام تحالف الوطنيين من أجل التغيير، المتألف من جماعات مسلحة معارضة للرئيس تواديرا، بالتنصل من الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تم توقيعه في أوائل عام 2019، وشن هجمات على العاصمة بانغي ومدن أخرى.

وعلى الرغم من أن اتفاق السلام لعام 2019 وخارطة الطريق لا يزالان الركيزة الأساسية للمضي قدما، فإننا نفهم أن أجزاء رئيسية من الاتفاق لم تنفذ بعد وأن عنف المتمردين مستمر في جميع أنحاء البلد. ولا يزال فرض ضرائب غير قانونية على السكان المحليين والاتجار بالذهب والماس وفرض ضرائب إضافية على من يشاركون في توريد وإنتاج المعادن يدر إيرادات كبيرة للمتمردين.

وقد أجبر العنف المستمر 000 60 شخص تقريبا على الفرار من البلد، مما زاد من أزمة اللاجئين الشديدة بالفعل. ولا تزال المدارس ومراكز التدريب مغلقة خارج العاصمة، ولم يعد بوسع الرعاة والمزارعين القيام بأنشطتهم بسبب انعدام الأمن والخوف. والتقارير التي تفيد بأن تحالف الوطنيين من أجل التغيير يجند الأطفال في أعماله تقارير مؤسفة. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية الناشئة عن الهجمات التي تشنها جماعات المعارضة، وندعو جماعات المعارضة إلى رفع الحصار عن المدن والسماح بحركة الإمدادات الأساسية.

ولا شك أن إجراء الانتخابات الديمقراطية الثانية في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020 على الرغم من استمرار التحديات، كان معلما هاما في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إجرائها الانتخابات، بدعم من الشركاء الدوليين والإقليميين والبعثة. بيد أن التطورات الأخيرة يمكن أن تعرقل التقدم الذي أحرز بشق الأنفس منذ عام 2019. وقد شهدنا حالات مماثلة لما بعد الانتخابات تتحول إلى أزمة كبرى وتؤثر على المنطقة قاطبة. وبالنظر إلى تاريخ عدم الاستقرار السياسي والعنف، فإن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تستحق اهتماما فوريا من المجتمع الدولي.

وفي 18 كانون الثاني/يناير، أقرت المحكمة الدستورية النتائج وأيدت نتائج الانتخابات. وندعو جميع جماعات المعارضة، ولا سيما الأطراف الموقعة على اتفاق السلام، إلى وقف الأعمال القتالية فورا والانضمام إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بغية إيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة. ويجب على جميع أصحاب المصلحة احترام الحكم النهائي الصادر عن المحكمة الدستورية لجمهورية أفريقيا الوسطى وتسوية منازعاتهم من خلال عملية سلمية.

نرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس تواديرا والذي أكد فيه أهمية المصالحة والاستعداد للعمل مع المعارضة. وينبغي لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يزيد من حدة التوترات.

وتؤدي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى دورا مهما في دعم قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى في صد الهجمات التي تشنها جماعات المعارضة. وفي حين نشيد بالدور الذي تؤديه البعثة، فإننا نؤكد مجددا أهمية تقيد البعثة بولايتها وفقا لقرارات مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشدد على أهمية التنسيق بين قوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان التي تقدم الدعم العسكري لتلك القوات بغية تنسيق إجراءاتها مع البعثة المتكاملة.

وتؤيد الهند الجهود الجارية للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهما الضامنان لاتفاق السلام لعام 2019 لنزع فتيل الأزمة من خلال المفاوضات. ويجب على البلدان التي لها تأثير على الجهات الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تقدم أيضا دعمها إلى الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتتمثل الأولوية الفورية والملحة في إعادة السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت مبكر.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أولا أن أشكر السيدة الوزيرة على حضورها معنا هذا الصباح. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام ندياي على إحاطته المستنيرة، وكذلك البلدان الأفريقية الأعضاء الثلاثة في مجلس الأمن، إلى جانب سانت فنسنت وجزر غرينادين، على تحديد موعد عقد جلسة مجلس الأمن هذه في الوقت المناسب.

وأود أن أشيد بحفظة السلام السبعة الذين فقدوا أرواحهم منذ بداية فترة الانتخابات. وأتقدم بخالص التعازي إلى أسرهم. وأدين بأشد العبارات جميع الهجمات المسلحة وأعمال العنف ضد حفظة السلام، وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وتتيح هذه الانتخابات فرصة لإحراز تقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بالالتزام الديمقراطي لشعب ذلك البلد وتصميمه على التصويت حتى في مواجهة العنف وانعدام الأمن. وينبغي أن يلهم ذلك التصميم السلطات وجميع الأطراف للمشاركة بإخلاص في العملية الانتخابية وبذل كل ما في وسعها لتمثيل إرادة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد كان عمل المجتمع المدني، ولا سيما النساء والزعماء الدينيين، حيويا لتيسير العملية، مما يبين ضرورة العمليات الشاملة لبناء السلام.

وتعتقد أيرلندا أنه يجب على جميع أصحاب المصلحة احترام قرار المحكمة الدستورية الذي أُتخذ في وقت سابق من هذا الأسبوع. وندعو الجميع إلى معالجة الشواغل والاختلافات في الرأي سلميا وعن طريق الحوار.

ولكي يُحرز هذا التقدم، نطلب إلى الحكومة أن تتعاون مع المعارضة بطريقة مفتوحة ومن خلال الحوار الموضوعي. ونرحب ببيان الرئيس تواديرا بشأن الحاجة إلى المصالحة الوطنية في أعقاب أعمال العنف الأخيرة، ونتطلع إلى أن يستند ذلك إلى العمل. ونحث الحكومة على مواصلة العمل مع المجموعات الموقّعة التي تواصل الالتزام بالاتفاق السياسي وعلى السعي بنشاط لإعادة الآخرين إلى المناقشة.

ونحن مقتنعون بأنه من الضروري أن يبعث المجلس برسالة واضحة مفادها أنه لا يمكن السماح بالمزيد من التراجع عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي. ونحن نعلم أن المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى أمر ضروري لضمان السلام، ويشمل ذلك الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والمعارضة. وندرك في أيرلندا من تجربتنا الخاصة مدى صعوبة الإبقاء على فتح خطوط الاتصال ولكننا نعرف أيضا مدى أهميتها في توطيد السلام وصونه.

وأود أيضا أن أؤكد أهمية المساءلة. وترتبط دورة الإفلات من العقاب ارتباطا لا ينفصم بدورة النزاع، وعندما يكون هناك إفلات من العقاب، فإننا بحاجة إلى قطع الصلة بينهما إن كان لنا أن نأمل في تحقيق الاستقرار. وندعو السلطات إلى ضمان المساءلة التامة لمرتكبي العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والانتهاكات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المستمرة والمتدهورة في الميدان في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الأهمية بمكان أن يتم تأمين طريق الكاميرون إلى بانغي من أجل السماح بدخول البضائع إلى البلد. لقد فرّ 000 60 شخص إلى البلدان المجاورة منذ كانون الأول/ديسمبر بالفعل، بينما بقي عشرات الآلاف من المشردين داخليا، كما نفهم. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وفوري ودون عوائق، وفقا للقانون الدولي والقرار 2552 (2020) فضلا عن احترام المبادئ الإنسانية.

ونحيي الجهود التي تبذلها البعثة في ظل هذه الظروف الصعبة. لقد كانت جهودا استثنائية. ونعلم جميعا أن البعثة قد تجاوزت مستوى قدراتها. ومن الضروري أن تتوفر للبعثة الموارد اللازمة للوفاء بأولويتها المطلقة المتمثلة في حماية المدنيين. وفي الأسبوع الماضي، سمعنا عن المساهمة الحاسمة التي قدمتها وحدات المشاة الرواندية ووحدات الطيران السريلانكية من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مما أتاح للبعثة المتكاملة التصدي لأعمال الجماعات المسلحة. ويجب على المجلس أن يكفل توفير الموارد التي تحتاج إليها البعثة للحفاظ على موقفها القوي.

ختاما، يسبب عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى قلقا بالغا. ونحن جميعاً نتشاطر هذا الرأي، ويجب الآن بذل جهود كبيرة لحل ذلك الوضع سلمياً. وتعدُّ الانتخابات فرصة هامة. ويجب على المجلس وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين أن يعملوا معا من أجل تحقيق مستقبل سلمي وآمن يستحقه شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بحق.

المرفق السابع

بيان نائبة الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، أليسيا بوينروسترو ماسيو

[الأصل: بالإسبانية]

ترحب المكسيك بحضور وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى هذا الصباح. كما نشكر الممثل الخاص مانكور ندياي على إحاطته وننوه بالعمل الحيوي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تدين المكسيك بأشد العبارات الهجمات التي تعرضت لها البعثة، والتي أودت بحياة سبعة من حفظة السلام منذ كانون الأول/ديسمبر وأربعة آخرين هذا الأسبوع أو خلال أكثر من أسبوع بقليل. وقد تشكل تلك الأعمال التي تستهدف قوات حفظ السلام جرائم حرب، ولهذا السبب يجب أن تحقق فيها السلطات المختصة وأن تعاقب عليها.

وتحيط المكسيك علما بالحكم الذي أصدرته يوم الاثنين الماضي المحكمة الدستورية لجمهورية افريقيا الوسطى والذى اكد نتائج الانتخابات الرئاسية. وبما أن هذه هي محكمة الدرجة الأخيرة في هذه المسألة، فإننا ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التقيد بتلك النتائج والتركيز على بناء مرحلة جديدة من المصالحة الوطنية في الإطار المؤسسي ووفقا للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الضروري حماية المؤسسات وعملياتها كي يتسنى إثبات أن بوسع المسار المؤسسي أن يؤدي إلى تحقيق نتائج.

وبتلك الروح، نشيد بدعوة الرئيس تواديرا للمصالحة. ونأمل أن تقترن هذه المصالحة بتدابير ملموسة تسمح لجميع الأطراف الفاعلة ذات المصالح السياسية المشروعة بالمشاركة في تهدئة البلد وإعادة إعماره. وترى المكسيك أن من الضروري أن يؤدي الشباب واللاجئون والنساء دورا هاما في صنع القرار من أجل بناء سلام دائم. ونعتقد أن عمل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة سيسهم في تحقيق ذلك الهدف. وعليه، فإن من المُلح أن توَفَّر لها الوسائل اللازمة لبدء عملياتها.

إن العنف الذي شهدناه في الأسابيع الأخيرة يتعارض مع مصالح جميع أبناء شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ومنذ الانتخابات، اضطر أكثر من 000 120 شخص إلى الفرار من مجتمعاتهم بسبب العنف، مما ترتب عليه عواقب إنسانية. إن وصول اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والكاميرون أساسا يزيد الضغط على تلك البلدان ويوضح إمكانية زعزعة الاستقرار الإقليمي فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الانتهاكات المنتظمة التي ترتكب ضد النساء والأطفال، والتي تشمل القتل، والتشويه، والاستغلال، والاعتداء الجنسي، والتجنيد القسري. إنها أفعال غير مقبولة ويجب المعاقبة عليها وفقا لجسامتها.

وتعتقد المكسيك أنه من الضروري أن يدعو المجلس إلى التنسيق العاجل بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة، وذلك لخدمة الناس الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية وضمان حماية حقوقهم. ويجب أن يكون الوصول إلى المساعدات الإنسانية غير مقيد ومستدام. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نساعد، قدر الإمكان، على احتواء الآثار المدمرة للنزاع على السكان المدنيين.

وتعتقد المكسيك أنه يجب على المجلس أن يأخذ في الاعتبار هشاشة الحالة السياسية والأمنية وأن يتخذ موقفا إجماعيا لا لبس فيه لصالح الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، وأن يمنح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الوسائل اللازمة للوفاء بولايتها وحماية أفرادها. هذا أمر ذو أهمية حيوية.

وفي الختام، يجب أن نعمل معا للقضاء على الحوافز الاقتصادية وتدفقات الأسلحة التي تسمح للجماعات المسلحة بمواصلة تهديد الأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ما دامت تواصل الاستفادة من الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية والحصول على الأسلحة من خلال شبكات الاتجار الإقليمية. وفي الحوار مع البلدان المجاورة، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، يجب أن نفكر في أفضل طريقة للتصدي لهاتين الآفتين.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون تقديم خالص تعازينا لأسر الذين فقدوا أرواحهم في الكفاح من أجل مواصلة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، أود إنجه كفالهايم

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ندياي على إحاطته الثاقبة. كما أتوجه بجزيل الشكر للبلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن على إبقاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في مقدمة جدول أعمالنا بطلبها عقد هذه الإحاطة. وأود أيضا أن أرحب بوزيرة الخارجية بايبو تيمون وأشكرها على حضورها معنا هنا اليوم.

سأتكلم عن ثلاث مسائل: أولا، الحالة السياسية والأمنية؛ ثانيا، الحالة الإنسانية المتدهورة؛ وثالثا، مسألة قدرات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يساور النرويج قلق بالغ إزاء التدهور السريع للحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن الأنباء التي وردت يوم الاثنين عن سقوط ضحيتين أخريين، هذه المرة بالقرب من بانغاسو، ترفع عدد ذوي الخوذ الزرق الذين قتلوا في هجمات العدو منذ كانون الأول/ديسمبر إلى سبعة. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق. وندين بأشد العبارات جميع الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونتقدم بتعازينا لأسر الضحايا، وإلى البعثة وإلى حكومات وشعوب رواندا وبوروندي وغابون والمغرب.

وكما سمعنا للتو في الإحاطة، أكدت المحكمة الدستورية نتائج الانتخابات. وندعو جميع الأطراف إلى احترام قرار المحكمة الآن وإلى حل أي نزاعات متبقية بالطرق السلمية. ينبغي للجماعات المسلحة أن تنهي فوراً الأعمال العدائية، ويتعين استئناف حوار شامل للجميع.

وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام. ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إشراك جميع الأطراف، بما فيها المعارضة، لإيجاد سبيل للمضي قدماً في تنشيط الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وندعو البعثة إلى مواصلة المساعدة على تهيئة الحيز اللازم لاستئناف الحوار.

ونحن نشجع الآن فخامة الرئيس تواديرا على تكثيف الجهود لإظهار الحنكة السياسية وأن يكون رئيسا لجميع مواطني البلد. وإذا جاز لي، فإن النرويج يهمها كثيرا الاستماع إلى مزيد من المعلومات من السيدة الوزيرة عن الرئيس تواديرا ورؤية الحكومة للسلام والتنمية الديمقراطية في البلد.

إن تدهور الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى يبعث على القلق الشديد. ووفقاً لتقارير حديثة، فر ما لا يقل عن 000 100 شخص من ديارهم بسبب العنف. ومنذ مناقشاتنا الأسبوع الماضي، تضاعف عدد الأشخاص الفارين إلى البلدان المجاورة، إلى نحو 000 60 شخص، وهناك 000 58 شخص آخر مشردون داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى – وهذا في بلد لديه بالفعل أحد أعلى مستويات الاحتياجات الإنسانية للفرد في أي دولة في العالم. وندعو جميع الأطراف إلى بذل كل ما في وسعها لحماية المدنيين والتقيد بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني. وندعو أيضا إلى توفير وصول إنساني آمن ودون عوائق إلى جميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية.

ووفقاً للخبير المستقل المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في مجلس حقوق الإنسان، تواصل الجماعات المسلحة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وتشمل تلك

الانتهاكات عرقلة الانتخابات. ويشير الخبير المستقل في تقريره الأخير إلى انتشار العنف ضد المدنيين وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل ما يسمى بائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وتدين النرويج تلك الانتهاكات، ولا سيما تلك التي تمس الأطفال. ويجب أيضا أن ينتهي العنف الجنسي المستمر المتصل بالنزاع.

كما ندعو إلى الوقف الفوري للهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني. ونحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على التحقيق في تلك الجرائم ومحاكمة مرتكبيها، وندعو البعثة إلى تقديم الدعم. إن المساءلة أمر أساسي لأي عملية سلام مستدام.

إن التقارير الأخيرة عن حالات الفرار من الخدمة في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والعنف الشديد في الأسابيع القليلة الماضية، أثارت عن حق تساؤلات عن قدرات البعثة. والنرويج على استعداد لأن تناقش، مع أعضاء المجلس الآخرين، كيف يمكن زيادة تعزيز البعثة. إن سلامة حفظة السلام أولوية مطلقة، ونحن بحاجة إلى كفالة التشكيل الصحيح للبعثة نظرا للظروف الراهنة.

أود أن أختتم بياني بالإشادة بجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة والبعثة. وأود أيضا أن أعرب عن دعم النرويج الكامل للممثل الخاص للأمين العام ندياي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعن تقديرنا العميق للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذه الظروف الصعبة للغاية.

المرفق التاسع

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستينييفا

[الأصل: بالروسية]

نشكر الممثل الخاص للأمين العام مانكور ندياي على إحاطته. لقد دأبت روسيا على دعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن ممتنون للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في البعثة، ونعرب عن خالص تعازينا لأسر حفظة السلام الذين قتلوا في الأسابيع الأخيرة، وهم من بوروندي ورواندا وغابون والمغرب. نحن جميعا مكلفون بمهمة إثبات أن تلك التضحيات لم تذهب سدى.

أرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، في جلسة اليوم. ونود من خلالها أن نهنئ الرئيس فوستان أركانغ تواديرا وجميع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على تجاوزهم المشرّف للمشقة التي رافقت انتخابات كانون الأول/ديسمبر، مما يدل على رغبتهم في تحقيق السلام والاستقرار في بلدهم.

إننا ندرك أن مسؤولي بانغي يريدون من مجلس الأمن أن يعتمد مشروع قرار بشأن الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن شأن العناصر الرئيسية لمشروع القرار هذا التأكيد من جديد، في جملة أمور، على سيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، فضلاً عن الاعتراف بأهمية عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي؛ وتذكير سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية سكان البلد؛ وإعادة التأكيد على أهمية استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد؛ والإعراب عن القلق إزاء تدهور الحالة السياسية - العسكرية والتهديد بتغيير عنيف للحكومة؛ وإدانة محاولة الانقلاب التي قام بها الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي، وما ارتكبته الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى من انتهاكات للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن شأن مشروع القرار المتوخّى أيضاً أن يدين العنف والهجمات ضد حفظة السلام وغيرهم من أشكال الوجود الأجنبي؛ وأن يقرّ بالحاجة إلى تعزيز الترتيبات الأمنية لحفظة السلام التابعين للبعثة وتعزيز قدرات البعثة، بما في ذلك العنصر الجوي التابع لها؛ وأن يرحّب بأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى وشركاء بانغي الدوليين في بناء قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية؛ وأن يدعو جميع القوى السياسية إلى احترام العملية الديمقراطية والنتائج النهائية للانتخابات، كما أعلنتها المحكمة الدستورية، واللجوء حصراً إلى الوسائل المشروعة والديمقراطية للمنافسة السياسية؛ وأن يرفع حظر الأسلحة المفروض على البلد من أجل تعزيز قدرة السلطات على حماية السكان والتصدي للتمرد. ونوصي زملاءنا في المجلس بأن يولوا الاعتبار الواجب وأن يأخذوا في الحسبان أفكار سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، خاصة وأن العديد منها يتفق مع القرار 2552 (2020) الذي اتخذ في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وندين الدور المدمر في الأحداث الجارية الذي يضطلع به الرئيس السابق لجمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسوا بوزيزي، الذي هو مدرج في قائمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، وكذلك قادة الجماعات المسلحة غير المشروعة الذين اختاروا النكوص عن التزاماتهم بموجب الاتفاق السياسي والدخول في مواجهة مسلحة. ويبدو أن الوقت قد حان للنظر في فرض عقوبات على قادة الجماعات التي اعتمدت

على العنف. وفي الوقت نفسه، تبقى الأولوية بالنسبة لنا جميعاً بطبيعة الحال هي النهوض بالعملية السياسية، التي استثمر فيها المجتمع الدولي، بما في ذلك روسيا والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية وحفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، استثمارات كبيرة.

إن تصعيد الحالة في الفترة من أواخر كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2021 قد أظهر بوضوح أن نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى ينبغي أن يكيف بحيث يلبي احتياجات المرحلة الحالية في الوقت المناسب؛ وينبغي أن تستند إلى المهمة ذات الأولوية المتمثلة في بسط السلطة المركزية في جميع أنحاء البلد وإخماد التمرد. إن هذه الجماعات كما أظهرت لنا الأحداث الأخيرة، نظراً لكونها تتلقى دعماً نشطاً من المقاتلين والأسلحة الثقيلة من خارج البلد، غالباً ما تكون أقوى من الجيش النظامي من حيث العَدد والعُدة.

وستواصل روسيا، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين والبعثة المتكاملة، تقديم كل الدعم الممكن لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطاتها. ونظراً لديناميات الحالة والدروس المستفادة من تدهور الحالة الداخلية في الفترة التي سبقت الانتخابات، ومع مراعاة رغبات مسؤولي بانغي، تقرر في الوقت الراهن بقاء المدربين العسكريين الذين أرسلوا إلى البلد في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020. وهذا أمر ضروري لتعزيز تدريب وفعالية الجيش ووكالات إنفاذ القانون. وستتقرر مدة إقامة المدربين على أساس تطور الحالة في الميدان، وكذلك بناء على آراء حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا وكينيا – إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 3+1).

وأود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد منكور ندياي، على إحاطته الشاملة، وأن أكرر تأكيد دعمنا القوي لجهوده وللدور الأساسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها في سعيهما لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

ونكرر إدانتنا بأشد العبارات للهجمات التي ارتكبتها عناصر مسلحة من "تحالف الوطنيين من أجل التغيير" منذ بداية هجومها في كانون الأول/ديسمبر 2020 الفائت، الذي قُتل خلاله عدة من حفظة السلام التابعين للبعثة وأصيب عدد آخر منهم. ونؤكد من جديد أعمق تعازينا لأسر حفظة السلام المتوفين وتعاطفنا معهم وكذلك مع بنغلاديش وبوروندي والكاميرون وغابون والمغرب ورواندا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وندعو السلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الإسراع بالتحقيق في هذه الأعمال الشنيعة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ويمكن أن تشكل هذه الهجمات ضد حفظة السلام جرائم حرب وينبغي ألا تمر دون عقاب.

ويساورنا قلق شديد إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في جمهورية أفريقيا الوسطى واستمرار هذه الجماعات المسلحة والمفسدين في جميع أنحاء البلد في بذل الجهود لزعزعة الاستقرار. ونشعر بنفس القدر بالانزعاج من لجوئهم إلى العنف لتعطيل العملية الانتخابية وتقويض عملية الانتقال السياسي والديمقراطي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلاوة على ذلك، تؤدي هذه الهجمات المتزايدة للمتمردين إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في البلد، حيث فر بالفعل ما يقرب من 000 60 شخص من العنف. وبالمثل، أدى تصاعد العنف إلى تعطيل إيصال المعونة إلى ما يقرب من 2,8 مليون شخص ممن هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية الضرورية، وهو ما يشكل 57 في المائة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أثر قطع الطريق الرئيسي من الكاميرون على توريد السلع الأساسية إلى بانغي ومناطق أخرى، مما زاد من إلحاح الحالة. ونعرب عن قلقنا الشديد إزاء الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والتجارة بها واستغلالها وتهريبها، وفرض الضرائب غير القانونية وضرائب العبور التي تستمر في تمويل الجماعات المسلحة وإمدادها، مما يزيد من تهديد السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم أن يبعث مجلس الأمن برسالة قوية تدعو هذه الجماعات المسلحة إلى وقف هجماتها وجميع أعمال العنف والتخويف ضد المدنيين في جميع أنحاء البلد.

وبينما نؤكد من جديد دعمنا الكامل للبعثة المتكاملة وتقديرنا العميق للبلدان التي ساهمت فيها بقوات وبأفراد شرطة، فإن مجموعة 3+1 تؤكد أيضاً على الأهمية الحاسمة لتعزيز البعثة بتزويدها بالقدرات الدائمة اللازمة للوفاء بولايتها، عملاً بالقرار 2552 (2020). ونعرب كذلك عن دعمنا الكامل للجهود الرامية إلى تعزيز قوات الدفاع والأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكينها من السيطرة على الإقليم.

تنعقد جلسة اليوم بعد يومين من مصادقة المحكمة الدستورية في البلد رسميا على نتائج الانتخابات. وفي حين نشيد بسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لإجراء هذه الانتخابات وفقاً للجدول الزمني الدستوري رغم الأعمال المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة، وإذ نشكر البعثة المتكاملة والشركاء الإقليميين على مساعدتهم في هذا الصدد، فإننا ندعو الجهات الفاعلة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى احترام نتائج الانتخابات وتسوية أي نزاعات بعد الانتخابات سلمياً وفقاً لقوانين البلد ومن خلال مؤسساته ذات الصلة. وفي هذه المرحلة، من الأهمية بمكان تقديم المصلحة العليا للبلد ولشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على أي خلافات سياسية.

إن مجموعة 3+1 مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن إجراء هذه الانتخابات، وهي الأولى التي تجري منذ توقيع الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى عام 2019، هو خطوة هامة نحو الانتقال الديمقراطي وعملية تحقيق الاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً اقتناعنا القوي بأن الانتخابات لا تزال الوسيلة المشروعة الوحيدة للوصول إلى السلطة، ونغتنم هذه المناسبة لنحيي مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى الذين أظهروا تصميماً حقيقياً على ممارسة حقهم في التصويت، على الرغم من العقبات العديدة.

وبينما نؤكد من جديد تضامننا المستمر ودعمنا الكامل لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى في جهوده وتطلعاته المشروعة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية، فإننا نؤكد مجددا إيماننا الراسخ بأنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال إعادة إطلاق عملية السلام. وليس هناك. وفي هذا الصدد، نذكّر جميع أصحاب المصلحة بالتزاماتهم بموجب الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة لعام 2019 ونحث الأطراف الموقعة على الوفاء الكامل بتعهداتها، ولا سيما فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية.

وندعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى دعم إجراء حوار سياسي مفتوح وبناء وشامل للجميع وذي مصداقية من أجل تعزيز الاستقرار الوطني. ولا شك في أن الانتخابات الحرة والنزيهة خطوة هامة نحو السلام والديمقراطية، ولكنها لا تشكل بمفردها مفتاح الأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. فالطريق إلى السلام والأمن المستدامين لا يزال طويلا؛ وهو يتطلب الشروع في عملية مصالحة حقيقية وعميقة لإعادة بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وإنشاء مؤسسات حكومية قوية قادرة على ممارسة السيطرة على أراضيها وتقديم الخدمات إلى سكان البلد. كما يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للعنف وعدم الاستقرار.

وعلاوة على ذلك، فإنه يتطلب التزاما قويا من المجتمع الدولي بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه المساعي الهامة. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية الوقوف إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها من خلال تقديم الدعم السياسي والمالي اللازم لمساعدة البلد على الخروج من دوامة العنف وضمان عدم عكس مسار التقدم المحرز.

في الختام، تشيد مجموعة 3+1 بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بوصفهما ضامنين للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة، سعيا إلى إيجاد حل للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب أيضا بقيام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مؤخرا بتعيين وسيط في الأزمة. ونأمل أن تساعد هذه الجهود الإقليمية ودون الإقليمية في دفع عملية السلام في البلد قدما.

ونؤكد من جديد أيضـــا دعمنا للدور القيادي الذي تؤديه البعثة في تعزيز الســـلام والأمن، وذلك أساسا من خلال تنفيذ الاتفاق السياسي، ونثني على الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة على التزامه الثابت وجهوده الدؤوبة في بذل مساعيه الحميدة وتقديم الدعم لعملية المصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك في جميع أعماله الموجهة نحو إعادة بناء دينامية سلمية ومستقرة في المنطقة.

المرفق الحادي عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكر الممثل الخاص للأمين العام ندياي على إحاطته اليوم. وأريد أيضاً أن أرحب أيما ترحيب بوزيرة الخارجية بايبو تيمون. وأتطلع إلى الاستماع إلى وجهة نظرها ورؤيتها لكيفية توحيد البلد.

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن المملكة المتحدة تثني على شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على تصميمه على ممارسة حقه في التصويت في الانتخابات التي جرت في 27 كانون الأول/ديسمبر على الرغم مما واجهه من تخويف وعنف. وندين بشدة هذه الزيادة في عنف الجماعات المسلحة خلال الأسابيع الأخيرة ونؤكد ضرورة ضمان حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ونحث جميع الأطراف على تجديد التزامها بالاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019 وعلى الوقف الفوري لانتهاكات ذلك الاتفاق.

وتود المملكة المتحدة أيضا أن تشكر نساء ورجال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على مثابرتهم في مواجهة هذه الشدائد. ونعرب مرة أخرى عن خالص تعازينا لأسر وحكومات حفظة السلام السبعة الذين فقدوا أرواحهم منذ كانون الأول/ديسمبر. إن أي هجوم على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين يرسلهم مجلس الأمن للعمل في مجتمعات تحتاج إليهم أشد الاحتياج – أي هجوم من هذا القبيل – يستحق الشجب. وندعو إلى تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ولا يزال دعمنا لعمل البعثة ثابتا، ونحن على استعداد لمناقشة تعزيز البعثة من أجل تلبية احتياجاتها التشغيلية.

بعد تأكيد المحكمة الدستورية لنتائج الانتخابات الرئاسية، أصبح لزاما على جميع الأطراف الآن أن تحترم حكم المحكمة. ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن التصريحات التي قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة. ومن الضروري أن تدخل جميع الجهات الفاعلة السياسية، سواء كانت تدعم الحكومة أو المعارضة، في حوار سلمي وبناء بشأن سبل المضي قدما في البلد، بدعم من الممثل الخاص للأمين العام وضامني الاتفاق السياسي لعام 2019. ويجب إعطاء الأولوية لاحتياجات شعب أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الآلاف العديدة من المشردين جراء موجة العنف الأخيرة هذه.

في الختام، أود أن أتطرق إلى مسألة حظر الأسلحة. لقد أحطنا علما بالنقاط التي أثيرت اليوم. وكما أبرز آخرون، فإن حظر الأسلحة قائم لمنع وقوع الأسلحة في الأيدي الخطأ ولمنعها من تأجيج العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة. وليس المقصود منه منع الحكومة من الحصول على المعدات اللازمة لإصلاح قطاع الدفاع والأمن؛ ويوجد عدد من الإعفاءات الدائمة لهذا الغرض تحديدا. ونعتقد أن من المهم الإبقاء على هذه التدابير ريثما يتم إحراز مزيد من التقدم بشأن النقاط المرجعية الرئيسية التي حددها المجلس في نيسان/أبريل 2019، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الأسلحة.

لقد رحبت في وقت سابق بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أعرف أنها التالية على قائمة المتكلمين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطرح عليها سؤالا: في ضوء الإعفاءات الدائمة القائمة لقوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وإجراءات طلب إعفاءات جديدة عند الاقتضاء وحقيقة أنه، حسب علمي،

لم يتم رفض أي طلبات من حكومة بلدها للحصـــول على إعفاءات بشـــأن الأســـلحة، هل يمكنها أن تحدد بوضـــوح ما إذا كان حظر الأســـلحة يمنع الحكومة أو شـــركاءها الأمنيين من التصـــرف – وإن كان الأمر كذلك، فكيف؟

المرفق الثاني عشر

بيان المنسق السياسي للبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكر الممثل الخاص للأمين العام ندياي على إحاطته اليوم.

وتعرب الولايات المتحدة عن خالص تعازيها لأسر فردي حفظ السلام البوروندييين اللذين قتلا في 25 كانون الأول/ديسمبر، وفرد حفظ السلام الرواندي الذي قتل في 13 كانون الثاني/يناير، وفرد حفظ السلام البوروندي الذي قتل في 15 كانون الثاني/يناير، وفردي حفظ السلام الغابوني والمغربي اللذين قتلا في كمين في 18 كانون الثاني/يناير. كما نعرب عن خالص تعازينا في وفاة فرد حفظ السلام الكاميروني الذي لقي حتفه في 3 كانون الثاني/يناير. إن كل وفاة من هذه الوفيات خسارة فادحة لأحباء هؤلاء الضحايا، ولكنها تشكل مجتمعة اعتداء على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقد تشكل الهجمات على حفظة السلام جرائم حرب بموجب القانون الدولي وربما تستوفي معايير الإدراج في القوائم بموجب جزاءات الأمم المتحدة. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات ويجب أن تتوقف الآن.

تحيط الولايات المتحدة علما بالحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية يوم الإثنين. وقد أجريت الانتخابات الرئاسية في مواجهة اضطرابات كبيرة، حيث استخدمت العديد من الجماعات المسلحة والجهات السياسية العنف في محاولة لإفشال العملية الديمقراطية. والآن وقد حكمت المحكمة الدستورية في الطعون المتعلقة بالانتخابات، فإننا نحث جميع الأطراف على احترام حكم المحكمة والتقيد بالمبادئ الديمقراطية للحكم الرشيد ومعاملة الجميع على قدم المساواة بموجب القانون. كما ندعو القادة السياسيين لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى بناء حكومة شاملة للجميع تمثل مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى كافة وتخدمهم، وبالتالي التصدي سلميا لأي أسباب كامنة للتوتر.

ونقدر تقديرا صادقا الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للاضطلاع بولايتها وحماية المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء البلد في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما في بانغي وبوار وغريماري. لقد صد حفظة السلام التابعون للبعثة مرارا هجمات الجماعات المسلحة، مخاطرين بشدة بسلامتهم الشخصية، مما يُظهر أفضل ما يمكن أن يسهم به حفظ السلام في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وبقيام البعثة بذلك، فإنها لا تضطلع بشجاعة بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين فحسب، بل إنها تسهم أيضا في العملية الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومرة أخرى، نود أن نشير إلى أن الجهود المبذولة لحماية المدنيين ودعم إجراء الانتخابات بصورة سلمية قد أسفرت عن فقدان سبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في أقل من أربعة أسابيع. وعلى الرغم من تلك الجهود، نأسف لأن أعمال الجماعات المسلحة أعاقت فعلا في كثير من الحالات ممارسة مواطني أفريقيا الوسطى لحقهم في التصويت.

ومع التسليم بالدور الهام الذي تضطلع به البعثة في التصدي الأمني لهجمات الجماعات المسلحة، يجب علينا أيضا أن نعترف بجزعنا إزاء نمط حالات الهروب من الخدمة والانشقاقات واسعة النطاق في جيش أفريقيا الوسطى. وكان ذلك أيضا النمط السائد خلال أعمال العنف السابقة في عام 2013، ولكن كنا

نأمل أن نرى تغييرا بسبب الاستثمارات الكبيرة في التدريب والمعدات والدعم المباشر للميزانية من جانب العديد من أصدقاء حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونتطلع إلى تلقي تقييم من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لما حدث من أخطاء وندعو مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع إلى تقديم توصيات للمستقبل. ونرحب بدعوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى المجتمع الدولي إلى أن يكون جزءا من ذلك التقييم ونتعهد بقيام الولايات المتحدة بدور نشط. ويجب محاسبة جميع الأفراد المسؤولين عن تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فإننا سنفكر مليا في ضرورة تكييف دعمنا في المستقبل لضمان تحسين الأداء وتحمل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للمسؤولية عن المهام الإدارية الأساسية، مثل دفع المرتبات وإعادة إمداد القواعد الأمامية للعمليات.

ونفهم أن حكومة أفريقيا الوسطى طلبت عقد جلسة اليوم لمناقشة رفع حظر الأسلحة، ولو مؤقتا. واستنادا إلى التقارير الأخيرة عن الأعمال القتالية وأداء جيش أفريقيا الوسطى - أو القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى - تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء قدرة القوات المسلحة على استخدام أسلحتها ومعداتها وقيدها محاسبيا على النحو الواجب. ونذكّر مجلس الأمن بأن جميع طلبات توفير الأسلحة قد تمت الموافقة عليها وأنه لا توجد طلبات معلقة معروضة على لجنة الجزاءات.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عدم كفاية تنسيق القوات المنتشرة بموجب اتفاقات ثنائية مع حفظة السلام التابعين للبعثة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وإذا استمرت الحالة الراهنة، فإن سوء التنسيق قد يعوق بشدة إيصال المساعدة المنقذة للحياة وربما يقوض قدرة البعثة على التنفيذ الكامل للمهام التي كلفها بها مجلس الأمن، بما في ذلك حماية المدنيين، ويمكن أن يعرض حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني لخطر جسيم.

ونحث جميع الجهات الفاعلة في الميدان في جمهورية أفريقيا الوسطى على التنسيق بشفافية من خلال توفير المعلومات في حينه للبعثة والشركاء الآخرين في بانغي لضمان سلامة وأمن جميع الجهات الفاعلة العاملة في مسرح العمليات المعقد هذا.

وندين الهجمات على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وسرقة وتدمير المعدات وغيرها من الموارد التي تمكن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من تلبية الاحتياجات الملحة. ونحث جميع الأطراف على السماح الآن بتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة.

ونحث الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على الدعوة، في سياق جهودهم، إلى إجراء حوار سياسي ومحاسبة الأطراف الفاعلة المسلحة. ومن الواضح أن الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى تدهورت خلال الفترة الانتخابية. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة وأعضاء المجلس الآخرين للتوصل إلى حلول أفضل قبل الجلسة المقبلة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، والتي ستعقد في شباط/فبراير.

المرفق الثالث عشر

بيان نائبة الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، نغوين فونغ ترا

أود في البداية أن أرحب بمشاركة معالي السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، في جلسة اليوم. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام منكور ندياي على إحاطته الحافلة بالمعلومات.

تمر جمهورية أفريقيا الوسطى الآن بمنعطف حرج يكتسي أهمية قصوى للسلام والأمن في الأجل الطويل في البلد، وكذلك في المنطقة دون الإقليمية. ويحيط وفد بلدنا علما بنتائج الانتخابات التي جرت في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، والتي أكدتها المحكمة الدستورية في وقت لاحق في 18 كانون الثاني/يناير 2021.

غير أنه من المحزن أن نرى أن العملية السياسية الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى تطغى عليها أعمال عنف ترمي إلى عرقلة الانتخابات وحق الشعب في تقرير مستقبله. ونشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في عدة أجزاء من البلد، بما في ذلك العاصمة بانغي، التي كانت هدفا لهجمات العناصر المسلحة في مناسبات عدة.

وننضم إلى المتكلمين الآخرين في إدانة انتهاكات اتفاق السلام من جانب الجماعات المسلحة الموقعة، فضلا عن الهجمات ضد المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني في الميدان. ويساورنا القلق لأن العنف الذي حدث في الأسابيع القليلة الماضية قد شرد مئات آلاف الأشخاص وجعل عشرات آلاف الأشخاص الآخرين يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا الخالصة لبوروندي ورواندا وغابون والمغرب وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ولأسر حفظة السلام الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلام. ونود أن نبرز أهمية ضمان سلامة وأمن حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني وأن نذكر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وإزاء هذه الخلفية، نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية:

أولا، نحث جميع الأطراف المعنية على تسوية الخلافات الانتخابية عن طريق الحوار والتفاوض من أجل إعادة بناء الثقة. ويجب حل جميع المنازعات بطريقة سلمية، مع الالتزام التام بقوانين جمهورية أفريقيا الوسطى ودستورها. وندعو جميع الأحزاب السياسية إلى إعطاء الأولوية المطلقة لإرادة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يتوق إلى فترة متواصلة من الاستقرار والتنمية.

ثانيا، يود وفد بلدنا أن يؤكد من جديد الدور المحوري لاتفاق السلام. ونعتقد أنه السبيل الوحيد القابل للنجاح نحو إنهاء الأزمة الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، نحث الموقعين على الاتفاق على الامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من تدهور الحالة وعلى تمهيد الطريق لإجراء حوار سياسي بناء.

ثالثا، إن استمرار الدعم من جانب المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه. وتود فييت نام أن تشيد بالمساعدة الهامة التي قدمها جميع الشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبلدان المجاورة.

ونود أيضـــا أن نؤكد مجددا دعمنا القوي لعمل الأمم المتحدة والممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسـطى. وفي سـياق اضـطلاعها بولاياتها وفقا للقرار 2552 (2020)، فإن البعثة تقدم دعما اســـتثنائيا من خلال تخفيف حدة التوترات الأمنية أثناء العملية الانتخابية والعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز الحوار.

في الختام، لن تدخر فييت نام جهدا في العمل مع أعضـــاء مجلس الأمن الآخرين لمســـاعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها على تحقيق تطلعاتهم إلى السلام والاستقرار.

المرفق الرابع عشر

بيان وزيرة خارجية أفريقيا الوسطى وشؤون رعايا أفريقيا الوسطى في الخارج، سيلفي فاليري بايبو تيمون

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أعرب لمجلس الأمن، بالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبالأصالة عن نفسي، عن أطيب تمنياتي. وأرجو للوفود الصحة والسعادة والسلام، وعاما جديدا سعيدا للجميع 2021. فليكن عام نجاح في جهودنا المشتركة لمواجهة العديد من التحديات المشتركة، مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وكل ما له صلة بالتطرف العنيف، وتحديدا الجماعات المسلحة والإرهاب والمرتزقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة الحارة والصادقة لرئيس مجلس الأمن، السفير طارق الأدب، على رئاسته وعلى عقد هذه الجلسة المفتوحة، التي تتيح لي فرصة لأطلع المجلس على الحالة السياسية والأمنية في بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناني للاهتمام الخير الذي لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تحظى به من المجتمع الدولي وكذلك عن تقديري العميق لجميع الممثلين الذين استجابوا لمناقشة اليوم كدليل على أنهم يضعون جمهورية أفريقيا الوسطى في دائرة اهتمامهم الوثيق، على الرغم من التزاماتهم وواجباتهم العديدة.

كما أود أن أعيد الإعراب عن امتنان حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على التزامه المستمر بالسلام والتنمية في العالم، ولا سيما على دعمه المستمر والمتعدد الأوجه لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ترى جمهورية أفريقيا الوسطى أن اجتماع مجلس الأمن، بوصفه الجهاز التنفيذي لمنظمتنا الدولية، من أجل تبادل موقفه وقراراته بشأن الأحداث الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى أمرا مهما.

ويتحمل مجلس الأمن، المسؤول الأول عن مسائل السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية عن "صون السلم والأمن" وله سلطات محددة للقيام بذلك، مثل القرارات المتخذة في شكل قرارات ملزمة، أو فرض الجزاءات الدولية أو التدخل العسكري أو كليهما.

ظلت جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تواجه عدوانا مسلحا استمر شهرا، بقيادة تمرد يسمى تحالف الوطنيين من أجل التغيير، يعيد تجميع ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات "أنتي بالاكا" السابقة فضلا عن المرتزقة الأجانب ويحاول زعزعة استقرار البلد باستخدام القوة للوصول إلى السلطة بقيادة الرئيس السابق للجمهورية فرانسوا بوزيزي يانغوفوندا.

وبالنظر إلى ذلك التهديد الخطير الذي يواجه السكان المدنيين والمؤسسات الديمقراطية، لا بد لنا من الإشارة إلى أن بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، محروم من وسائل ممارسة حقه الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا، على النحو الذي يعترف به ميثاق الأمم المتحدة وواجبه على النحو المشار إليه في جميع القرارات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، في الفقرات الخامسة من الديباجة،

”أن سلطات [جمهورية أفريقيا الوسطى] تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن حماية جميع السكان الموجودين في [جمهورية أفريقيا الوسطى]، ولا سيما من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وإذ يشير، في هذا الصدد، إلى أهمية إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أجزاء البلد“.

ففيما يتعلق بتلك الفقرات من هذه القرارات، لنذكر واحدة فقط، وهي ملزمة، يجب علينا التشديد على أن الأزمة العسكرية - السياسية الخطيرة التي أطلق عنانها ائتلاف متمردي سيليكا، في كانون الأول/ديسمبر 2012، التي أدت إلى تغيير نظام ديمقراطي بالقوة ودفعت الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد مجلس الأمن، إلى أن تقرر، من خلال السلطات المتاحة لها، فرض حظر على توريد الأسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد كان الهدف المقصود والمعلن هو حرمان الجماعات المسلحة المتناحرة - الأمر الذي أدى إلى حماية مناطق بأكملها من البلد - والقوات المسلحة الوطنية التي لم تكن منظمة بسبب الأزمة، من الحصول على أسلحة الحرب التي يمكن أن تديم الأزمة وتؤدي إلى حرب أهلية ذات عواقب لا تحصى.

وعلى الرغم من أن الهدف الأولي كان نبيلا، يجب علينا أن نعترف بأن الحصار قد أدى إلى الإضعاف التام للدولة، التي حرمت بالتالي من وسائل كفالة حماية سكانها والدفاع عن سلامتها الإقليمية، لصالح الجماعات المسلحة التي تواصل تسليح نفسها وتزويد نفسها بالأسلحة الثقيلة.

ولا يزال الحصار، على الرغم من خضوعه لبعض التخفيف عديم الأهمية فيما يتعلق بالأسلحة المتاحة لمن يعملون خارج نطاق القانون، يلقي بثقله على جمهورية أفريقيا الوسطى على الرغم من عودة الشرعية الدستورية في عام 2016 بفضل قدرة شعب أفريقيا الوسطى على الصمود، بدعم من المجتمع الدولي. ولا تزال حكومة أفريقيا الوسطى محرومة من وسائل الدفاع وتعمل القوات غير الحكومية، التي عززتها الإصلاحات الجارية، على إضعاف دولة أفريقيا الوسطى.

ويجب علينا أن نعترف بأن الحصار، الذي صمم ليكون تدبيرا جماعيا فعالا لدرء التهديدات، غير فعال في الوقت الحاضر ومخالف وغير عادل بحكم المبادئ والقيم التي تدافع عنها الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة والحقوق الأساسية. والدليل على ذلك هو أنها لم تتمكن من القضاء على التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة على السلام، كما أنها لم تتمكن من قمع أعمالها العدوانية.

وبالحد من الحقوق الأساسية لجمهورية أفريقيا الوسطى، يجب أن نتذكر ما يلي. فيما يتعلق بموضوع انتهاكات الانضباط، التي لا حصانة لأي دولة منها، من خلال الاتهامات التي تُوجه أحيانا ضد قوات مسلحة معينة - القتل مع سبق الإصرار والاغتصاب والأخطاء الفادحة وما إلى ذلك - لا يمكننا أن ننسى أن الفرد من أفراد الجيش يظل إنسانا ضعيفا. وفيما يتعلق بعدم الاعتراف بالإصلاحات العديدة التي أجريت منذ 30 آذار/مارس 2016، أُجريت إصلاحات مؤسسية وهيكلية في سياق تعزيز سيادة القانون واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الإقليمية من قبل السلطات المنتخبة ديمقراطيا.

ويجب أن نستنتج أن سلطات هيئتنا المسؤولة عن صون السلم والأمن، إذ تسهم في انتشار الأسلحة الثقيلة داخل الجماعات المسلحة، لم تكن ترمي إلى إحلال السلام، وهو أمر يتطلع إليه سكان العالم عموما وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بصفة خاصة، بل كان الهدف منه هو الحفاظ على السلام. فحفظ السلام يفترض مسبقا أنه قد تم التوصل إلى حل للنزاع أولا. ومن هنا تأتي الحاجة المطلقة إلى عدم إكراه دولة ذات سيادة شرعية أو معاقبتها، بل فعل ذلك للقوى غير الحكومية وهي غير مشروعة.

وعلى الرغم من التهديدات ومحاولات زعزعة الاستقرار، واصلت جمهورية أفريقيا الوسطى التمسك الثابت بالتزاماتها، أملا في الحفاظ على الزخم الواضح الناشئ عن الحفاظ على المكاسب الديمقراطية التي تحققت حتى الآن ومواصلة احترام القانون الأساسي.

لقد اتسم عام 2020 بتجديد العقد الاجتماعي بين شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وقادته، بما في ذلك من خلال تنظيم وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وفي ذلك الصدد، كان الوضع السياسي ممتازا نظرا لتنظيم الانتخابات المشتركة وعقدها في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ومنذ التوقيع على الاتفاق السياسي من أجل السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين الحكومة و 14 جماعة مسلحة في 6 شباط/فبراير 2019 قطعنا شوطا كبيرا بعد عدة مفاوضات بدعم من المجتمع الدولي.

وأثبتت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى حسن النية، بتنفيذها الأحكام الرئيسية لذلك الاتفاق وعزمها على التغلب على الأزمة بإنشاء آليات رصد للاتفاق، وتشكيل حكومة شاملة مع استكمال جميع الإصلاحات السياسية، بما في ذلك إنشاء لجنة تضم ممثلين عن الأحزاب الموقعة، وإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، واعتماد قوانين بشأن الأحزاب السياسية ووضع المعارضة، واعتماد قانون اللامركزية، واعتماد قانون يحدد نظام المعاشات التقاعدية المتفق عليه لرؤساء الجمهورية السابقين، ونشر وحدات أمنية مختلطة خاصة، وبدء عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، واعتماد قانون بشأن النظام العام للأسلحة التقليدية في جمهورية أفريقيا الوسطى، واعتماد قانون الدوائر الإدارية، وتيسير عودة اللاجئين وإعادة نشر الصلاحيات الإدارية واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضيها.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، قامت الحكومة بتعبئة الإدارة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بدعم من المجتمع الدولي لضمان أن تكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية شاملة وحرة وذات مصداقية وسلمية وشفافة وهادئة، وأن تُجرى وفقاً للإطار الزمني الدستوري.

وعلى الرغم من حسن النية من جانب الحكومة وقرار المحكمة الدستورية برفض مشروع قانون مقترح في البرلمان يسعى إلى تأجيل الانتخابات استنادا إلى القوة القاهرة بسبب جائحة كوفيد-19 والحالة الأمنية، كثفت الأحزاب السياسية المعارضة، جنبا إلى جنب مع ائتلاف المعارضة الديمقراطية 2020 من مناوراتها السياسية سعيا إلى تأخير الجدول الزمني للانتخابات وإقامة إدارة استثنائية للانتقال السياسي. ولم تكن تلك الجهات الفاعلة السياسية مستعدة لاحترام العملية الانتخابية منذ بدايتها، وواصلت السعي ساعية إلى كل السبل الممكنة لعرقلة إجراء الانتخابات بنجاح، الأمر الذي كان من شأنه أن يشكل معلما هاما في التطورات الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويؤكد وضع حد نهائي للأزمة في البلد.

وبعد نشر القائمة النهائية للمرشحين للمحكمة الدستورية وإبطال ترشيح الرئيس السابق للجمهورية والرئيس الحالي لائتلاف المعارضة الديمقراطية 2020 فرانسوا بوزيزي يانغوفوندا للرئاسة على أساس عدم أهليته بموجب الدستور، تسبب بإثارة أعمال عدائية بواسطة حركة متمردة تعرف باسم ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير.

وبعد الكثير من التصريحات المتناقضة التي ترفض قرار المحكمة الدستورية، أو تقبله على سبيل الكيد، طُلب من نشطاء الجناح السياسي للتقارب الوطني – أو كوا نا كوا – التصويت لمرشح الاتحاد من أجل تجديد أفريقيا الوسطى، التجمع السياسي أنيسيت جورج دولوغيلي، وهو عضو آخر في ائتلاف

المعارضـــــة الديمقراطية 2020، الذي كان قد وقّع على اتفاق ثم انســـحب منه، فترك بذلك المجال مفتوحا لحركة التمرد.

وبدعم من ائتلاف المعارضــة الديمقراطية 2020، الذي تشـكل جناحها السـياسـي حركة التمرد – التي تضم أكثر الجماعات المسلحة نشاطا في مناطق العنف – الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسـطى بقيادة علي داراسـا، قررت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (حركة R3) التي يقودها عباس صـديقي والجبهة الشـعبية لنهضــة أفريقيا الوسـطى، بقيادة نور الدين آدم، وجناحا ميليشـيات "أنتي بالاكا" نغايســـونا وموكوم، وقف العملية الانتخابية وعرقلة توطيد الديمقراطية في البلد وزعزعة اســـتقرار مؤسسات الجمهورية وتنصيب نظام مناهض للديمقراطية وعرقلة الحوكمة في البلد.

وبشنِّ موجة من العنف في عدة بلدات في المناطق الشرقية والغربية والمناطق الوسطى والشمالية والوســطى الجنوبية وتشــريد الســكان الضـــحايا مرة أخرى ومنع الناخبين في تلك المناطق من أداء واجبهم المدني يوم إجراء الانتخابات في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، في انتهاك لحقوقهم الأسـاسـية المتأصـلة في الكرامة الإنســـانية والمعترف بها عالميا، على النحو المنصـــوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تنص المادة 12 منه على أنه

"لكلِّ شخص حقُّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمَّا مباشرةً وإمَّا بواسطة ممثِّلين يُختارون في حرّية،

"وإرادة الشـعب هي مَناط سـلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المســاواة بين الناخبين وبالتصــويت الســري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت".

وتنص المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية على أن لجميع المواطنين الحق في التصـويت وفي أن ينتخبوا في انتخابات دورية حقيقية بالاقتراع العام وعلى قدم المسـاواة، وأن تجرى بالاقتراع السري، بما يضمن حرية التعبير عن إرادة الناخبين.

وينص دسـتور جمهورية أفريقيا الوسـطى الصـادر في 30 آذار/مارس 2016 في المادة 19 منه، على أن السيادة الوطنية مخولة للشعب الذي يمارسها عن طريق الاستفتاءات أو من خلال ممثليه. وأنّ لكل مواطن الحق في التصويت.

وعلى الرغم من اسـتمرار ذلك العنف، خرج الناس بأعداد كبيرة للتصــويت وتأدية واجباتهم المدنية وممارسة حقوقهم.

وأدت نتائج هذا الاقتراع الأول إلى إعلان المحكمة الدســـتورية يوم الاثنين 18 كانون الثاني/يناير 2021 نتائج نهائية تؤكد إعادة انتخاب الرئيس الحالي، البروفيسور فوستان أركانج تواديرا، الذي حصل على 53,16 في المائة من الأصوات الصحيحة.

ولذلك، نغتنم هذه الفرصـة لنرحب بالمثال الملهم للديمقراطية الذي يتشـاطره شـعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أظهر شجاعة في تحدي أولئك الذين يعارضون السلام. ونشكر الجهات الضامنة والميسرة – بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية أفريقيا الوســـطى، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصـادية لدول وسط أفريقيا، فضـلا عن الميسـرين الآخرين على دعمهم الدؤوب من

أجل التنفيذ الفعال للاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأطلب إلى مجلس الأمن إدانة هذه الحركة المتمردة وشركائها السياسيين العديدين إدانة قوية، فضلا عن إنشاء لجنة تحقيق دولية لإلقاء الضوء على الآليات والجهات الفاعلة في هذه المؤامرة التي تسعى إلى زرع العنف وانعدام الأمن والاستيلاء على السلطة بالقوة.

وأشعر بالجزع لأن الجماعات المسلحة، في خضم هذه الجائحة. وبينما بدأت جهودنا المشتركة للسير على الطريق المؤدي إلى السلام تؤتي ثمارها، ما تزال الجماعات المسلحة تواصل أعمال العنف المتزايدة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن الهجمات المتكررة التي يشنها أعضاء تحالف الوطنيين من أجل التغيير ضد السكان المسالمين في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدفاع والأمن وحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني هجمات غير مقبولة وليست شيئاً يمكننا أن نقف بكل بساطة مكتوفي الأيدي حياله.

وقد نجمت الحالة الراهنة عن تجاهل بعض الجماعات المسلحة لالتزاماتها المحددة في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعدم التزامها بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وانتهاكها المستمر لأحكام الاتفاق الذي وقعت عليه وعدم تطبيق المادة 35 من ذلك الاتفاق التي تنص على فرض جزاءات في حالة حدوث انتهاكات.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نذكر أيضا عدم التوازن من حيث قوام القوة بين حفظة السلام والجماعات المسلحة، مما أدى إلى سقوط العديد من جنود السلام برصاص المتمردين. وللأسف، شهدنا وفاة سبعة من رجال السلام الشجعان في فترة تقل عن ثلاثة أسابيع. وقد قُتلوا برصاص حركة التمرد التابعة لتحالف الوطنيين من أجل التغيير.

وسبب هذا الاختلال هو أن قوات الأمم المتحدة - رغم أنها مجهزة بولاية قوية لضمان أمن السكان المدنيين، والتي وسع نطاقها القرار 2552 (2020) بتكليف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بالقيام بدور في سياق كفالة أمن العملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى - تفتقر إلى أسلحة تتناسب من حيث التطور أو الكمية الكافية مع أسلحة جماعات المتمردين التابعة لتحالف الوطنيين من أجل التغيير.

وأعرب للبعثة عن صادق عبارات التهاني والشكر، باسم حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، على شجاعة أفراد وحداتها في الميدان الذين يبذلون ما يلزم من الجهود الجبارة لتقديم الدعم في الميدان إلى القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى قدر الإمكان. كما نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، السيد مانكور ندياي، على تصميمه على الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إلى البعثة.

وأود أن أحث البعثة على أن تتخذ موقفا حازما وتظل ثابتة في جهودها، وأن تقدم إلى مجلس الأمن تقريرا وقائعيا عن الحالة التي لا تزال البعثة تواجهها في الميدان.

ويعني تعقيد الحالة وتزايد هشاشة السياق الأمني أن العملية الانتخابية الجارية مهددة بسبب احتلال الجماعات المسلحة لجزء من الأراضي الوطنية والهجمات المتكررة على مؤسسات الدولة والمنظمات الإنسانية.

وقد آن الأوان لاتخاذ قرارات جريئة، مثل القرار الصادر في 5 كانون الأول/ديسمبر 2013، الذي فرض حظرا على توريد الأسلحة للقوات الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى، مما أدى إلى تجريدها من حقها وواجبها النهائيين في الدفاع عن سكان البلد وإقليمه، لصالح الجهات الفاعلة الآثمة. ويسرني أن أذكر بأن المجلس قد أشار في قراراته إلى هذا الواجب بصورة منهجية.

وينبغي اتخاذ إجراءات جماعية فعالة للقضاء على التهديدات التي يتعرض لها السلام وردع أعمال العدوان والتطرف العنيف والأعمال الإجرامية المرتكبة ضد السكان المدنيين واستغلال الموارد الطبيعية التي يزخر بها البلد. ويجب أن تتخذ هذه الإجراءات وفقا لمبادئ العدالة والقانون وأن تتناسب مع الحالة الأمنية والإنسانية المثيرة للجزع التي يواجهها السكان المدنيون بسبب انتشار الجماعات المسلحة وعجز قوات الدفاع والأمن عن حماية السكان من انتهاكات تتسم بقسوة بالغة.

ولكي نحقق ذلك وحتى لا نوجه رسالة تشجع الإفلات من العقاب إلى الجماعات المسلحة، التي تتصف على نحو وقح تماماً نظراً لوعيها بالقيود المفروضة على القوات الوطنية، فإننا ندعو إلى الرفع الكامل لحظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، بغية السماح للسلطات المنتخبة ديمقراطياً بضمان حماية السكان والدفاع عن سلامتنا الإقليمية.

وهذا الطلب مشروع تماما إذ يتعين على القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تتولى الريادة في الاضطلاع بواجباتها السيادية. ويجب سد النقص في المعدات الذي تواجهه القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بغية استعادة توازن ميزان القوى مع الجماعات المسلحة، التي تحتفظ بأسلحة ثقيلة مثل مدافع الهاون والأسلحة المضادة للطائرات والألغام المضادة للأفراد وقاذفات الصواريخ - والقائمة طويلة.

وحرصاً من الحكومة على تعزيز أمن العملية الانتخابية، فإنها تولي الأولوية للهدف المتمثل في أن تستخدم، في سياق إصلاح قطاع الأمن، عدة التزامات ثنائية ودولية، عملاً باتفاقات مع عدة بلدان شقيقة وصديقة نعرب لها عن خالص شكرنا وتقديرنا، من أجل إعادة بناء القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي بطريقة مهنية وجمهورية وشاملة تمكننا من ضمان حماية الناس والممتلكات لمواجهة جميع أشكال التهديدات ضد الأمة.

وقد قطعت جمهورية أفريقيا الوسطى للتو خطوة هامة أخرى بتنظيم الانتخابات في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020، على الرغم من الحالة السياسية والأمنية، ناهيك عن العقبات التي نشأت خلال العملية الانتخابية. ويُحرز التقدم، بما في ذلك تنفيذ إصلاح قطاع الأمن والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن إدارة الأسلحة والذخائر.

ولا تزال هناك تحديات كثيرة يتعين التغلب عليها، بما في ذلك ما يتعلق بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. فتعبئة الموارد تواجه العراقيل جراء بؤر التوتر المستمرة والتنفيذ الفعال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستغلال الاقتصادي من جانب بعض الجماعات المسلحة وتنفيذ النظام العام للأسلحة التقليدية وقانون الذخيرة والمكونات.

وتواصل جمهورية أفريقيا الوسطى الدعوة مع جميع شركائها، ولا سيما الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية زائدا - التي تضم الاتحاد الروسي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومجموعة البنك الدولي - من أجل مواصلة العمل الجاري بالفعل في بناء السلام وتعزيز ثقافة الحوار والسلام العالمي وجني ثمار التنمية.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد مجددا لجميع البلدان الصديقة والدول الأعضاء الحاضرة هنا لتأييد نداء جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل الرفع الكامل لحظر الأسلحة من أجل استعادة القدرة التشغيلية للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى جانب رفاقها في السلاح؛ وإنهاء سياسة الإرهاب والشلل الوطني والاختناق الاقتصادي الوطني؛ وإعادة بناء الثقة فيما بين سكان جمهورية أفريقيا الوسطى في مواجهة التطرف العنيف المتزايد والنشاط الإجرامي عبر الحدود، وغير ذلك من أشكال العنف غير المسبوقة.

ونحن على ثقة بأن المجلس لن يظل غير مبال بهذا النداء المشروع، الذي يؤيده الرأي العام الوطني التواق إلى اتخاذ التدابير والفتح السبل لإعادة بناء الثقة فيما بين أبناء شعبنا في المنظمات التي يفترض فيها دعم حقوقهم وحمايتهم من العنف أو من إجبارهم على اللجوء إلى هذه الغايات.

وآمل مخلصا أن يحافظ المجتمع الدولي على زخم التضامن الدولي دعما لشعب وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ويواصل دعم جهودهما الوطنية للإنعاش.